



مادة ٢ - على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ،  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرياسة في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٥ (٦ مايو سنة ١٩٥٦) 22 MAY 1956

رئيس مجلس الوزراء  
جمال عبدالناصر حسين

وزير التجارة والصناعة  
محمد أبو نصير

### قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩  
خاص بالعلامات والبيانات التجارية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١ من فبراير  
سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية  
المعدل بالقوانين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٥٣١  
سنة ١٩٥٣ ورقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩  
المشار إليه النص الآتي :

"مادة ١ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون ، تعتبر علامات تجارية  
الأسماء المتخذة شكلا ومميزا والامضاءات والكلمات والحروف والأصوات  
والرسوم والرموز ووسائل المحال والدمغات والأختام والتصاوير والنقوش  
البارزة وأيئة علامة أخرى أو أي مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد  
أن تستخدم في تمييز منتجات عمل صناعي أو استغلال زراعي أو استغلال  
للغابات أو مستخرجات الأرض أو أية بضاعة أو للدلالة على مصدر  
المنتجات أو البضائع أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها  
أو للدلالة على تادية خدمة من الخدمات".

مادة ١٨ - على وزراء الزراعة والشئون البلدية والقروية والمعدل  
والداخية والصحة العمومية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولو وزير  
الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد خمسة عشر  
يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرياسة في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦)

وزير الصحة العمومية	رئيس مجلس الوزراء
نور الدين طراف	جمال عبد الناصر حسين
وزير الزراعة	وزير العدل
عبد الرزاق صافي	أحمد حسني

وزير الداخلية  
زكريا يحيى الدين ، بكجاتي (أ.ح) (د.أ.ج.ح) عبد اللطيف محمود البغدادي

### قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦

بالإذن لوزير التجارة والصناعة في تجديد عقود استغلال البترول  
أرقام ٦ و٧ و٨ و٩ الممنوحة لشركة آبار الزيت  
الانجليزية المصرية لاستغلال البترول بجهة الغردقة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير  
سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر وقوانين  
المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن لوزير التجارة والصناعة في تجديد عقود استغلال  
البترول أرقام ٦ و٧ و٨ و٩ الممنوحة لشركة آبار الزيت الانجليزية  
المصرية بالغردقة لمدة خمسة عشر عاما تنتهي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٧  
على أن تكون الاتاوة بنسبة ١٠٪ من الانتاج .

مادة ٣ - على وزيرى الحربىة والتموين تنفيذ هذا القانون ولها لاصدار  
القرارات اللازمة لذلك، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرئاسة فى ٢١ رمضان ١٣٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦)

وزير الحربىة  
عبد الحكيم عامر، لواء (أ. ح.)  
رئيس مجلس الوزراء  
جمال عبد الناصر حسين  
وزير التموين  
كمال رمزى استينو

### قانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٦

بإنشاء بعض الوظائف فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٦

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣؛  
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية؛  
وبناء ما عرضه وزير المالية والاقتصاد؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يعتمد فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ قسم ١٦  
(وزارة المواصلاات) نوع ٢ (مصلحة السكك الحديدية) فصل ٦ (قسم  
الحركة) باب ١ (ماهيات وأجر ومرتببات) انشاء ٢٥٠ وظيفة عامل  
باب باليومية نقية ١٤٠ - ٣٠٠ مليم لتشغيل خط حلوان بقطارات الكهربياء.  
وتؤخذ تكاليف هذه الوظائف فى المدة الباقية من السنة المالية الحالية  
من وفور الباب الأول من ميزانية المصلحة المذكورة.

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمواصلاات تنفيذ هذا  
القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بديوان الرئاسة فى ٢١ رمضان سنة ١٣٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦)

وزير المواصلاات  
(فائد جناح) جمال سالم  
رئيس مجلس الوزراء  
جمال عبد الناصر حسين  
وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)  
(فائد جناح) حسن ابراهيم

مادة ٢ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون  
كل فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرئاسة فى ٢١ رمضان سنة ١٣٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦)

وزير التجارة والصناعة  
محمد أبو نصير  
وزير العدل  
أحمد حسنى  
رئيس مجلس الوزراء  
جمال عبد الناصر حسين

### قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦

بتحويل وزير الحربىة سلطة إصدار أوامر استيلاء وتكليف

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير  
سنة ١٩٥٣؛  
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية؛

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأحكام الدرفية؛

وعلى الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير الحربىة؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز لوزير الحربىة لضمان تموين القوات المسلحة أن  
يصدر أوامر استيلاء وتكليف من المنصوص عليها فى الفقرة ١٢ من المادة ٣  
من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ولو فى غير حالة إعلان  
الأحكام العرفية.

مادة ٢ - يتبع فيما يتعلق بهذه الأوامر الأحكام الواردة فى المراد  
من ٤٣ إلى ٦٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون  
التموين.